



الكتاب

محمد عفان
إسماعيل يايلجي

التاريخ

١٠ يوليو ٢٠٢٠

ورقة مفاهيمية

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

المحتوى

٣	توضيح سياق انتفاضات ٢٠١٩
٥	الإطار النظري
٨	وصف المشروع
١٠	التعليقات الختامية

توضيح سياق انتفاضات ٢٠١٩

3

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ وبعد ثماني سنواتٍ من الانتفاضات العربية التي تلت إشعال محمد بوزيدي النار في جسده في سيدي بوزيد بتونس، اندلعت أعمال شغب احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود والخبز في مدينة عطبرة شمال شرق السودان. وازداد الحشد الشعبي خلال عام ٢٠١٩ وانتشر إلى أربع جمهورياتٍ عربيةٍ أخرى، فيما أصبح يُشار إليه بالموجة الثانية من الانتفاضات العربية. وثُوِّجت هذه الأحداث بالإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير، والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، واستقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، ونظيره العراقي عادل عبد المهدي.

كانت هذه الموجة من الأحداث بمثابة مفاجأة كبيرة؛ لأنها وقعت في وقتٍ أصيبت فيه شعوب العالم العربي بما يُعرف بـ «إرهاق الربيع العربي». وعلى الرغم من الديناميكيات الفريدة والمختلفة في الجزائر والسودان ولبنان والعراق، فإن فريق عمل منتدى الشرق ينظر إلى هذه الاحتجاجات بكونها تنتمي إلى ظاهرة الانتفاضات العربية من حيث طبيعة مطالب المحتجين واحتشادهم. ومن ثَمَّ، فإنه يمكن - بل ويجب - النظر إليها على أنها موجةٌ ثانيةٌ من هذه الانتفاضات، وليست مجرد أحداث متناثرة ومنفصلة. إذ توجد أوجه تشابه لا تخطئها العين بين أحداث عامي ٢٠١١ و٢٠١٩، وهي:

■ كلاهما عبارة عن مظاهراتٍ شعبيةٍ واسعة النطاق ضد أنظمة غير فعّالة أو فاسدة أو استبدادية أو ديمقراطية معيبة، وأدت إِمَّا إلى استقالة رؤساء السلطة التنفيذية أو تدخل الجيش لخلع رؤساء مستبدّين احتكروا السلطة لعقود.

■ طالب المتظاهرون بمطالبٍ متشابهةٍ نابعةٍ من مظالم متشابهة.

■ رفع المتظاهرون لافتاتٍ متماثلةً تقريبًا، وردّدوا الشعارات نفسها، رغم وجود ثماني سنواتٍ فاصلة.

هناك وجه آخر للتشابه بين الموجتين يتمثل في ديناميكيات الانتشار والانتقال والتعلّم بين هذه الحركات الاحتجاجية. ففي الموجة الأولى من الانتفاضات العربية، امتدّت الاحتجاجات بسرعة إلى ست دولٍ عربيةٍ في غضون بضعة أشهر. وبشكلٍ مشابه، تبع الاحتجاجات في السودان بعد بدايتها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ الحراك الشعبي في الجزائر في فبراير/شباط ٢٠١٩. ثم بعد ذلك اندلعت احتجاجاتٌ ضخمة - في وقتٍ واحدٍ تقريبًا - في كلٍّ من العراق ولبنان في أكتوبر/تشرين الأول. إن تأثير التقليد بين هذه الاحتجاجات لا لبس فيه، وهو الذي شجّع الناشطين على الاحتشاد والخروج للشوارع لرفع مطالبهم وتحدي الأنظمة القائمة.

اتسمت الموجة الأولى من الانتفاضات بقدرٍ كبيرٍ من التعقيد والتناقض. فمن ناحية، ترثّبت عليها محاولاتٌ للتحوّل الديمقراطي مثل: إجراء انتخاباتٍ نزيهة وحرّة لأول مرة، وإصلاحاتٍ سياسية، وتحركاتٌ لتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. ومن

ناحية أخرى، تسببت هذه الموجة في انقلاباتٍ عسكريّةٍ وحروبٍ أهليّةٍ وموجات عنف من الدول ومن الفاعلين من غير الدول، وكذلك تسببت في انهيار بعض الدول. وقد أدّى هذا التناقض الجذري الصارخ بين النتائج إلى خلق نوعٍ من الغموض في وصف المراقبين للأحداث الجارية، فتمّ استخدام مجموعة متنوّعة من المصطلحات للإشارة إلى هذه الأحداث مثل: ثورة، انتفاضة، عصيان، تمرد، ثورة إصلاحية، سلسلة تغيير أنظمة، ناهيك عن مصطلح «الربيع العربي» المستخدم على نطاقٍ واسعٍ.

وقد أدت الاحتجاجات الأخيرة أيضًا إلى نتائج متفاوتة على غرار الموجة الأولى. فعلى الرغم من أنها أجبرت الأنظمة الحاكمة القائمة على تقديم بعض التنازلات والتعديلات، فإن عملية تغيير نظام الحكم لم تحدث إلا في حالةٍ واحدةٍ فقط (السودان). حيث إنه بعد الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير في أبريل/نيسان ٢٠١٩، بدأت عمليةً صعبةً لتغيير نظام الحكم، لكن لا يزال من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان هذا الانتقال من حكم البشير الاستبدادي سيؤدي إلى بدء عملية التحول الديمقراطي.

بينما في الجزائر تمّ اتخاذ إجراءاتٍ محدودةٍ للتخلّص من الزمرة الحاكمة التي يُطلق عليها «le pouvoir» أو «السلطة»، مع السماح بنوعٍ من تدوير النخبة ووعودٍ قليلةٍ بالإصلاح. بهذه الطريقة سعى النظام إلى استيعاب زخم الاحتجاجات من خلال تبديل بعض الجهات الفاعلة في السلطة دون السماح بحدوث تحوّل هيكليّ بناءً على ذلك. وبشكلٍ شبيهٍ في لبنان والعراق، فلا يزال نضال المتظاهرين لإحداث تغييراتٍ حقيقيةٍ في قواعد اللعبة مستمرًا في مواجهة محاولات النُخب الحاكمة لاحتواء الموجة الثورية والحدّ من نطاق التغييرات السياسية.

ينصبّ اهتمامنا بشكلٍ أساسيٍّ في نطاق فريق العمل هذا على كيفية تأثير حركات الإسلام السياسي وأحزابه - باعتبارها الحركات الاجتماعية والسياسية الرئيسة في دول الموجتين الأولى والثانية - في هذه الانتفاضات، وكيفية تأثرها بها. وفيما يتعلّق بهذه المسألة، نرى تباينًا مهمًا للغاية بين الموجتين الأولى والثانية: ففي الموجة الأولى كانت حركات الإسلام السياسي في صفوف المعارضة تناضل ضد الحكّام والأنظمة القائمة. لكن في الموجة الثانية نرى في جميع الحالات الأربع بعض الفاعلين الإسلاميين إمّا كحكّام أو كداعمين وشركاء في الأنظمة القائمة. إن الإسلام السياسي باعتباره هدفًا للتعبئة الشعبية عوض كونه من المنظمين لها (أو كونه على الجانبين في بعض الحالات) يخلق ديناميكيةً مختلفةً تمامًا للإسلام السياسي في جميع هذه الحالات قيد الدراسة. وفي بعض الدول، تم حشد فصائل الإسلاميين في المعارضة ضد قطاعاتٍ أخرى من الإسلاميين في السلطة. وهو ما يمثّل مظهرًا من مظاهر الانقسام العميق داخل الحركات الإسلامية في العالم العربي. كما تمثّل هذه الأحداث مناسبةً لمختلف الحركات والأحزاب الإسلامية لتوضيح مواقفها بشأن القضايا السياسية الرئيسة.

انقسمت الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية في السودان. حيث حصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على دعمٍ من الحركة الإسلامية، بينما انضمت قوى إسلامية أخرى - مثل

حركة الإصلاح الآن والإخوان المسلمين في السودان - إلى المظاهرات. أما في الجزائر وبسبب العبء الثقيل للحرب الأهلية، فقد أصبح أكبر حزب إسلامي (حركة مجتمع السلم) شريكاً فعلياً في نظام بوتفليقة، واضطر إلى تغيير موقفه تجاه المعارضة مؤخراً. وتفرقت الأحزاب الإسلامية الأخرى ما بين مؤيد للنظام ومعارض له. وفي العراق ولبنان، حظيت الأحزاب الحاكمة بدعم من الحركات الإسلامية في المشهد السياسي شديد الانقسام والتعقيد في هاتين الدولتين.

يزداد تعقيد المشهد الإسلامي في لبنان والعراق بسبب الانقسام الطائفي بين الشيعة والسنة، حيث تُعدُّ الأحزاب والحركات الإسلامية الشيعية قوًى مهيمنة في الائتلافات الحاكمة في كلٍّ من لبنان والعراق، ومن ثمَّ فقد أصبحت هدفاً للاحتجاج الشعبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي المقابل، تنتمي معظم الأحزاب والحركات الإسلامية السنية في هذين البلدين إلى صفوف المعارضة، إلا أنها تعاني من الانقسامات التنظيمية ومشاكل القيادة التي تعيق نفوذها السياسي.

لدراسة حركات الإسلام السياسي في دول الموجة الثانية من الانتفاضات العربية، تناقش كلُّ ورقة في مجموعة العمل السياقات الاجتماعية والسياسية من أجل تسليط الضوء على ظروف عمل الحركات الإسلامية وردود أفعالها، ولدراسة الأسباب الجذرية للموجة الحالية من الانتفاضات وديناميكياتها. كما أنها تحدّد مواقع التيارات الإسلامية في كل حالة، وتناقش طرق تأثير هذه الانتفاضات على توجههم السياسي، واستراتيجيتهم السياسية، وسلوكهم السياسي.

الإطار النظري

لتناول هذه القضايا، سنستعين بالأفكار المقدّمة في ثلاث أدبياتٍ علمية رئيسة في العلوم الاجتماعية:

الأولى: هي مجموعة من الأعمال حول الحركات الاجتماعية وسياسات النزاع. تشكّل الاضطرابات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي حالةً نموذجيةً من سياسات النزاع ينخرط فيها الناس في عمل جماعيٍّ لتغيير سياسة الحكومة أو النظام القائم، وقد أثبت الإسلاميون أنهم أكثر الفاعلين المجتمعيين رسوخاً وتنظيماً، وأنهم أصحاب الحركة الاجتماعية الأكبر والأكثر تنظيماً في جميع دول الموجة الثانية. تحاول نظرية الحركة الاجتماعية في جوهرها فهم الأسباب والظروف التي يقوم في ظلّها الناس بالاحتشاد للمشاركة في سياسة النزاع مع الأنظمة أو الحكومات القائمة. ولا تتبنّى جميع الحركات الاجتماعية توجهها نزاعياً، أو تتبنّى استراتيجيات سياسة النزاع مثل المظاهرات والإضرابات والعصيان المدني وأعمال الشغب أو حتى التمرد. ويشير تشارلز تيلي إلى أن سياسات النزاع تشمل «التفاعلات التي يقمّم فيها فاعلون مطالباتٍ تؤثر في مصلحة شخصٍ آخر، والتي تكون فيها الحكومات إمّا أهدافاً أو صاحبة المبادرة بالمطالبات أو أطرافاً ثالثة»¹.

يمكن للمرء التكهن بما إذا كان الناس الذين تجمّعوا في ميدان التحرير - وفي ميادين أخرى من العالم العربي - يشكّلون حركةً اجتماعيةً؛ لأنّ كلتا الموجتين الأولى والثانية من الانتفاضات العربية كانت عفويةً وغير متوقّعة. ومن أجل اعتبار شكل معيّن من المشاركة السياسية حركةً اجتماعيةً، يجب أن يكون هناك تفاعلٌ مستمرٌّ بين مجموعة من الأشخاص الذين يواجهون تحديًا جماعيًا ولديهم هدف مشترك^٢. لهذا السبب يصف البعض الجماهير التي شاركت في الانتفاضات العربية بأنها حركةٌ غير اجتماعية، وأن هذه الانتفاضات هي «أعمال جماعية لفاعلين غير جماعيين» تهدف إلى تحقيق هدفٍ موحدٍ (أي التغيير الاجتماعي) على الرغم من عدم وحدة الأيديولوجية أو القيادة أو التنظيم^٣. لذلك لا يجب أن تكون الحركات الاجتماعية رسميةً وراسخةً وموحّدة. ويمكن أن تتكوّن الحركات الاجتماعية من شبكاتٍ غير رسمية تتشاطر هدفًا مشتركًا، ويمكن أن تكون واسعة النطاق بشكل واسع مثل معارضة الرأسمالية أو العنصرية أو الاستبداد على المستوى العالمي^٤.

بناءً على نظرية الحركة الاجتماعية، يمكننا تحليل ثلاثة جوانب لهؤلاء الفاعلين الجماعيين: (١) هياكل الفرص السياسية التي يجد الفاعلون أنفسهم فيها، (٢) الموارد المتاحة لحشد الفاعلين والتي تمكّن أو تيسّر العمل الجماعي، (٣) الطريقة التي يصيغ بها الفاعلون أسباب الحركة وأهدافها.

بشكل عامّ، تشير الفرص السياسية إلى العوامل البيئية التي تخلق حوافزًا للحركات الاجتماعية للتحرّك، وأبرزها النوافذ السياسية التي تُفتح بسبب ضعف الدولة والتي متنشئ مساحَةٌ للحشد^٥. وتشمل الفرص السياسية عواملٌ مثل: إدراك الجمهور لشرعية النظام، ومدى فعالية النظام في إنشاء «شرعية الأداء» (أي توفير فرص العمل ومستويات المعيشة المقبولة)، ووجود تصدعاتٍ داخل النظام يمكن استغلالها من قبل المعارضة، وميل النظام للقمع وقدرته على القيام به، والدعم الإقليمي والدولي للنظام و/أو المعارضة^٦.

والجانب الثاني هو الموارد المتاحة للحركات. إن مستوى التنظيم، ونطاق الشبكات، والاستعانة بالمتطوعين والقادة الموهوبين، والقدرات المادية والدعم المالي، والدعم الشعبي لأهداف الحركة؛ جميعها موارد تقوم الحركات الاجتماعية - الحركات الإسلامية في هذه الحالة - بحشدّها لأسبابها الخاصّة^٧. ونظرًا لأن جزءًا كبيرًا من المشهد السياسي في العالم العربي يتّسم بالقمع الاستبدادي، فإن الشبكات غير الرسمية - مثل العلاقات الشخصية والتجمّعات غير الرسمية - أصبحت أيضًا بدورها موارد مفيدة بصفة خاصّة^٨.

ثالثًا: تصيغ الحركات الاجتماعية أسبابها ومظالمها بشكل استراتيجي لحشد شبكاتها وجماهيرها الأوسع نطاقًا^٩. حيث تحدّد المشاكل وتعرض استراتيجيات لحلّها، وتقدّم أسبابًا لتحفيز الناس على الحشد^{١٠}. ويعتمد الفاعلون على السمات الثقافية، ويستخدمون أدوات رمزية لإيصال مطالبهم ومواقفهم إلى الجماهير المستهدفة داخل سياقاتهم وخارجها. إن توفير الأساس اللازم للعمل الجماعي يتطلّب عمليةً مستمرةً من إنتاج المعنى وتكوين الهوية^{١١}.

شأنهم شأن جميع الحركات الاجتماعية، يقوم الإسلاميون بتنسيق خطاباتهم وفقًا لاحتياجات الوضع وتعديل منصاتهم الأيديولوجية لدمج تطلعات مؤيديهم المحتملين. ومع ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الإسلامية بعيدة كل البعد عن الوحدة والتجّمع في كتلة واحدة. وهناك انقسامٌ وعدم تجانس قويان داخل صفوف الإسلاميين من حيث تُهجم تجاه مسائل شرعية الأنظمة الحاكمة وجاذبية التعاون مع تلك الأنظمة واستراتيجيات معارضتها. إنهم يتطلعون إلى مثل ورؤى سياسية مختلفة نسبيًا للمستقبل؛ لذلك تهتمُّ أوراق مجموعة العمل بخطابات هؤلاء الفاعلين وممارساتهم لمعرفة كيف يصيغون أهدافهم ومنصاتهم للتحدُّث إلى الجماهير المحلية والإقليمية.

أما المجموعة الثانية من الأدبيات التي نستمدُّ منها الأفكار - بجانب نظرية الحركة الاجتماعية - فهي الأدبيات الخاصة بانهيار الأنظمة الاستبدادية والتحويلات الديمقراطية. فغالبًا ما تنشأ تصدُّعات داخل الأنظمة الاستبدادية عندما تنهار، وهو ما يؤدي إلى إضعاف الكتلة الحاكمة وتسريع سقوط النظام. ومن العوامل الرئيسة هنا ما إذا كان يمكن للمعارضة أن تتحد ضد النظام، وما إذا كان بإمكان النظام استمالة قطاعاتٍ من المعارضة لإضعافها وتشثيتها. ومن هذا المنطلق، فإن رأس المال التنظيمي لكتلة المعارضة وقدرتها على توحيد قواها حول رؤية سياسية مشتركة يؤثران في احتمالات ما إذا كانت المعارضة قادرةً على إسقاط الحكومة القائمة، وما إذا كان انهيار النظام الاستبدادي يفسح المجال للانتقال الديمقراطي. من الجدير بالذكر هنا أن انهيار الأنظمة الاستبدادية لا يتبعه بالضرورة تحولات ديمقراطية. ففي الواقع، لم تدخل من دول الموجة الأولى من الانتفاضات في عملية بناء الممارسات الديمقراطية سوى مصر وتونس، ولم تستمر هذه العملية سوى في تونس. تولى هذه السلسلة من الأوراق اهتمامًا خاصًا بكيفية قيام الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان بإنشاء التصدُّعات بين التُّخب الحاكمة أو تعميقها، وكيفية نجاح الحركات الاجتماعية في مسألة بناء تحالفاتٍ مع الأيديولوجيات على الجانب الآخر لزيادة قدرتها على حشد الجماهير.

ثالثًا: نعتمد أيضًا على التحليل المؤسسي التاريخي لتتبع تطور خطابات حركات الإسلام السياسي وأفعالها في الظروف الحاسمة في حالة كل دولة على حدة. ونحاول من خلال دراسة تأثير الأحداث والعمليات الحاسمة تتبع أنماط التفاعل بين الحركات الإسلامية من ناحية، والنظام ومجموعات المعارضة الأخرى من ناحية أخرى. يدرس النهج المعتمد « القيود الهيكلية والمؤسسية لمجموعة الخيارات المتاحة لصانعي القرار، بل وربما تهيئهم لاختيار خيار معيّن^{١٣٤}. وهذا يكمل تركيزنا على كيفية استجابة الحركات الإسلامية لفتح نوافذ الفرص في سياقات كلٍّ منها أو إغلاقها.

تُعَدُّ اللحظات الثورية - مثل الانتفاضات العربية - ظروفًا حاسمة تكشف عن الفجوات والتصدُّعات، بالإضافة إلى قوة الوضع الراهن. لكنها أيضًا نتيجة لفتراتٍ طويلة من الاستقرار المؤسسي الذي يعيد إنتاج نظامٍ معيّن. من هذا المنطلق تُظهر التغييرات الثورية «تفاعلًا دوريًا بين فترات الاستمرارية والانفصال الحاد التاريخيين^{١٣٥}». سنحلّل

كيف أن الطرق المحددة التي سلكتها كل من الأنظمة الحاكمة وحركات الإسلام السياسي في التاريخ الحديث لهذه الدول الأربع قد أنشأت اعتمادات ذاتية في المسار المتقاطع بين الطرفين، بالإضافة إلى «مراحل وجيزة من التدفق المؤسسي» مثل الربيع العربي^{١٤}.

وصف المشروع

بدأ هذا المشروع في يونيو/حزيران ٢٠١٩ عندما شكّل برنامج الشرق حول الإسلام السياسي مجموعة عملٍ لمتابعة الأحداث الجارية في السودان والجزائر. كانت مجموعة العمل مهتمّةً بفهم أسباب الانتفاضات وديناميكياتها وعواقبها، بالإضافة إلى سلوك حركات الإسلام السياسي خلال هذا الوقت الاستثنائي. ثم اتسع نطاق مجموعة العمل بعد بضعة أشهر ليشمل الاحتجاجات في لبنان والعراق عند اندلاعها، كما تمّ أيضًا التركيز على اتجاه الإسلام السياسي الشيعي. قام الفريق الأساسي على مدار عامٍ بمتابعة الأخبار والتغطية الإعلامية، ومراجعة الأدبيات، وجمع الوثائق والبيانات ذات الصلة.

تجسدت نتيجة هذا العمل البحثي الموسّع في ستّ ورقاتٍ، بالإضافة إلى بعض صحائف الوقائع والمخططات المعلوماتية البيانية (الانفوجرافكس). الورقة الأولى مخصّصة لدراسة معضلة الحركة الإسلامية السودانية خلال ثورة ديسمبر/كانون الأول، وكذلك خلال الفترة الانتقالية. وتتمحور الورقة البحثية الثانية حول إسلاميي الجزائر وتفاعلهم مع الحراك الشعبي.

أما بالنسبة إلى لبنان والعراق، فقد تمّ إعداد تقريرين لكل دراسة حالة: واحد للجماعات الإسلامية الشنية، وآخر للجماعات الإسلامية الشيعية. وقد تمّ تضييق نطاق البحث في لبنان ليشمل الجماعة الإسلامية وحزب الله فقط؛ لكونهما يمثلان الحركة الإسلامية الشنية والشيعية الرئيسة في التيار الإسلامي. في المقابل، كان المشهد العام لحركات الإسلام السياسي في العراق معقدًا للغاية، لدرجة أن أوراقنا اضطرت إلى تناول العديد من الجماعات والأحزاب والشبكات الدينية السياسية في الطائفتين الشنية والشيعية.

يمكن استخلاص بعض الملاحظات العامّة من هذه الأوراق حول ظروف حركات الإسلام السياسي وسلوكها خلال انتفاضات ٢٠١٩:

أولاً: الخلافات والتنافسات بين الفصائل المختلفة داخل المشهد السياسي الإسلامي منعتها من اتخاذ موقفٍ موحدٍ أو منسّقٍ خلال الانتفاضة، وكان الأمر متروكًا لكل حزبٍ أو جماعةٍ لاتخاذ خياراته الخاصّة بناءً على حساباته الخاصّة. وعلاوة على ذلك، حشدت بعض الأحزاب الإسلامية في السودان والعراق ولبنان قواعد دعمها ضد الإسلاميين الآخرين في السلطة.

ثانيًا: تباينت ردود الأفعال تجاه الانتفاضات بشكلٍ ملحوظٍ حتى بالنسبة إلى الأحزاب والجماعات الإسلامية المنتمية للمعارضة. ففي بعض الحالات، انضمت رسميًا إلى الاحتجاجات ودعمت مطالبها بكل إخلاص، ومثال على ذلك جماعة الإخوان المسلمين

وحركة الإصلاح الآن في السودان. وفي حالاتٍ أخرى، شاركت بشكلٍ غير رسميٍّ في الانتفاضات واغتنمت الفرصة للدعوة للإصلاح، وكان هذا حال معظم الأحزاب الإسلامية الجزائرية. بينما ظلَّت جماعاتٌ أخرى مواليةً للأنظمة القائمة رغم مشاركة بعض أعضائها في المظاهرات لاعتباراتٍ شخصيَّة.

ثالثًا: كان الوضع أكثر حساسيةً وتعقيدًا في الدول التي ينقسم فيها المشهد الإسلامي السياسي بين الجماعات السُّنية والشيعة، وتحديدًا في العراق ولبنان. فمن ناحية، كان السُّنة متردِّدين في الانضمام إلى الانتفاضات التي تتحدَّى الأنظمة التي يهيمن عليها الشيعة، حتى لا تُعرض علاقاتهم مع الجماعات الشيعة القوية للخطر. ومن ناحيةٍ أخرى، لم يرغبوا في فقدان قواعد دعمهم وتفويت فرصة تحسين موقفهم السياسي.

رابعًا: إذا كانت موجة عام ٢٠١١ من الانتفاضات العربية قد ضربت الحركات الإسلامية السُّنية بقسوةٍ بعد فترةٍ قصيرةٍ من الصعود السياسي، فقد أدَّت موجة انتفاضات عام ٢٠١٩ إلى تعميق أزمتهَا بعد الإطاحة بنظام الإنقاذ في السودان. إلَّا أن الموجة الثانية ضربت الحركات الشيعة أيضًا؛ فقد تأثَّر حزب الله اللبناني والتحالفات السياسية الشيعة الرئيِّسة في العراق تأثرًا شديدًا بهذه الموجة من الانتفاضات التي أدَّت إلى تآكلٍ خطيرٍ في دعمهم الشعبي.

وأخيرًا: تجدر الإشارة إلى أن عمليات الحشد في دول الموجة الثانية لا تزال بعيدةً عن الانتهاء. فقد تنهار العملية الانتقالية الهشَّة في السودان في ظل تزايد النزاعات بين القوى السياسية المتنافسة هناك. ومن المتوقَّع أن تُستأنف الانتفاضات في العراق ولبنان إذا فشلت الحكومتان الجديدتان في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية التي ازدادت تدهورًا؛ نتيجةً أزمة جائحة كوفيد-١٩. حتى في الجزائر التي تبدو الدول الأكثر استقرارًا في دول الموجة الثانية، فإن خيبة الأمل إزاء الانتخابات الرئاسية والإصلاحات السياسية المحدودة المُدرجة في مسودة الدستور الجديد قد تطلق موجةً جديدةً من الاضطرابات.

التعليقات الختامية

- 1- Charles Tilly, *Contentious Performances*, Cambridge University Press, 2008, p.5.
- 2- Sydney Tarrow, *Power in Movement* 1998.
- 3- Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford, California: Stanford University Press, 2013), pp.14-15.
- 4- For these points, see Della Porta and Diani, *Social Movements: An Introduction*, 1998; Crossley, *Making Sense of Social Movements*, 2002.
- 5- Sydney Tarrow, 1996.
- 6- Charles Tilly and Sydney Tarrow, *Contentious Politics*, 2007.
- 7- McCarthy and Zald, 1973, *Resource Mobilization and Social Movements*.
- 8- Quinton Wictorovicz, *Islamic Activism: a social movement theory approach*. Indiana univ press 2004.
- 9- McAdam et al 1996.
- 10- David Snow and Robert Benford, 1988.
- 11- Mueller et al, *Frontiers in Social Movement Theory*, 1992.
- 12- Terry Lynn Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics* 23, no. 1 (1990), 7.
- 13- Ruth Berrins Collier and David Collier. *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, The Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America*. (University of Notre Dame Press, 2002), 28.
- 14- Giovanni Capoccia and R. Daniel Kelemen, "The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism," *World Politics* 59, no.3 (April 2007): pp.341-69.

عن الكاتبتين

محمد عفان: هو منسق برنامج منتدى الشرق حول الإسلام السياسي، وهو باحث دكتوراه في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر.

إسماعيل يايلجي: هو أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة إسطنبول شهير. درس العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع في جامعة البسفور (٢٠٠٥)، ثم حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من جامعة البسفور (٢٠٠٧)، وكانت أطروحته بعنوان: «سياسة الواقعية الديمقراطية، الخارجية: سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر لتعزيز الديمقراطية». وبدأ في العام ذاته دراسات الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة منيسوتا في مينيابوليس - سانت بول بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة الدكتوراه بأطروحة بعنوان: «التنشئة الاجتماعية الأدائية في السياسة العالمية: الإسلاموية والعلمانية والديمقراطية في تركيا ومصر» (٢٠١٤).

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

[f](#) [t](#) [v](#) / SharqStrategic

